مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد العاشر ـ العدد الأول

المحرم ـ ربيع الأول ١٤٢٩هـ
(يناير ـ مارس ٢٠٠٨م)

- (أمس) في الدرس النحوي
- توليد المصطلح العلمي في المدونة العربية القديمة
  أمراض العين أنموذجاً
- تعليم اللغة مقامياً (براغماتياً)
- جوانب من التصحيف والتحريف في بعض المواضع القديمة
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده .. عثرات التأليف والتحقيق «القسم الثاني»
- كشاف المجلد التاسع ـ السنة التاسعة

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• (أمس) في الدرس النحوي
سعيد بن علي الغامدي ٥

• توليد المصطلح العلمي في المدونة العربية القديمة
حصة عبد العزيز القنيعير ٥١

• تعليم اللغة مقامياً (براغماتياً)
منال محمد نجار ١٠٣

• جوانب من التصحيف والتحريف في بعض المواضع القديمة
فضل بن عمار العماري ١٩٩

• المحكم والمحيط الأعظم في اللغة عثرات التأليف والتحقيق «القسم الثاني»
حسين بركات ٢٣٥

• كشاف المجلد التاسع ـ السنة التاسعة
مصباح محمد مصباح ٢٦٧

المجلد العاشر ـ العدد الأول ـ المحرم ـ ربيع الأول ١٤٢٩هـ / يناير ـ مارس ٢٠٠٨م

الهيئة الاستشارية للتحرير:

⋆ إبـراهـيم بن سـلـيـمـان الـشـمـسـان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
⋆ أمـــين عـــبـــدالـــلـــه ســـالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
⋆ حـــســن شـــاذلي فـــرهـــود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
⋆ ســلـيـمــان بن إبـراهـيـم الـعـايـد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
⋆ عـبـــد الـعـــلي الـــودغـيـــري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
⋆ عـــــلي أبـــــو المـــــكـــــارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
⋆ عـيـــاد بن عـيـــد الـثـبـيـتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
⋆ مـــحـــمـــد بـن حـــسن بـــاكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
⋆ محـمـد بن يـعـقـوب تـركـسـتـاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.

ضوابـط النشـر:

١ـ أن يـكون البحث ضـمن اختصاصات المجلة، وهي: الـدراسات النحـوية والتصـريفية والـلغوية والـلسانية والعروضية.

٢ـ ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣ـ ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤ـ أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥ـ دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦ـ أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧ـ أن يكون البحث باللغة العربية.

٨ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩ـ أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠ـ لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً : البحوث والدراسات

(أمــسِ)
في الدرس النحوي

سعيد بن علي الغامدي

جامعة أم القرى

كلية المعلمين في مكة المكرمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فقد جاء حديث النحاة عن (أمس) في أكثر من باب نحوي، فمن النحاة من تحدث عنه في باب المبنيات، ومنهم من ذكره في باب الظروف، أو في باب المفعول فيه، ومنهم تكلم عنه في باب الممنوع من الصرف، ومنهم من أفرد له بابا مستقلا، وما كان ذلك إلا لتداخل أحكام (أمس) وما ورد فيه من لغات متعددة عن العرب، وهذا الحديث المتفرق من النحاة عن (أمس) في أكثر من باب مع عدم إحاطة الكثيرين منهم بكل أحكامه وما ورد فيه من اللغات كان دافعا لي للكتابة عن (أمس) في الدرس النحوي، كما استثارني للبحث والكتابة فيه ما وجدته عند غير واحد من النحاة من تخطئة للزجاجي ورميه بالوهم فيما جاء في جمله مِن بناء (أمس) على الفتح عند بعض العرب، فنقبت في الكتب ما بين مطبوع ومخطوط ـ حسب الطاقة ـ لأصل لوجه الصواب في الخلاف بين النحاة والزجاجي، إضافة لمحاولتي جمع ما تفرق، وبسط ما أُجمل من أحكام (أمس)، وجعلت حديثي عن (أمس) في مبحثين أسهبت وأجملت فيهما حسب الحاجة، وهما كما يأتي:

المبحث الأول: الحكم الإعرابي لـ(أمس).

المبحث الثاني: أحكام متنوعة لـ(أمس).

أسأل الله أن يكون ما كتبته ذا نفع وبال، ويحصل به المراد ويحقق الآمال، إنه خير مسئول، وأعظم مأمول.

المبحث الأول: الحكم الإعرابي لـ(أمس):

(أمس) اسم معرفة متصرّف، يستعمل في موضع رفع ونصب وجر[١]، موضوع لوقت من الزمان وهو المضي، كـ(غد) في الاستقبال، يُسمَّى به اليوم الذي قبل اليوم الذي أنت فيه إذا كان بغير ألف ولام، ويقع على ما قبل اليوم الذي قبل يومك بأحيان إذا كان بالألف واللام، ونُقل عن النحاس أنه يُراد بـ(الأمس) مثل ما يُراد بـ(أمس)، فيدخل أحدهما على الآخر فيما وضع له[٢].

وذكر ابن عصفور أنه قد يُراد بـ(أمس) ما تقدّم يومك، وذلك لا يكون إلا مجازا، ومنه قوله:

لعمري لقومٌ قد نرى أمسِ فيهمُ مَرَابِطَ للأَمْهَار والعَكَر الدَّثِرْ[٣]

لأنه أراد بـ(أمس) ما مضى مما تقدَّم يومه الذي كان فيه[٤].

ويتعاقب على (أمس) البناء والإعراب في كلام العرب، ويتوقف الحكم بالبناء أو الإعراب على الحالة التي يكون عليها، وتوفر شروط معينة كانت من تتبع النحاة واستقرائهم، وعلى هذا يكون لـ(أمس) حالتان هما:

الحالة الأولى:

إذا أريد بـ(أمس) معيَّنا، ولم يكن معرّفا بالألف واللام، ولا مضافا، ولا مثنى، ولا مجموعا، ولا مصغَّرا، فلا يخلو والحالة هذه من استعمالين: إما أن يكون ظرفا، وإما أن يكون غير ظرف[٥].

الاستعمال الأول:

(١) انظر ارتشاف الضرب١٤٢٧/٣.

(٢) انظر المنتخب الأكمل على كتاب الجمل: ٥٠٦، للخفاف الإشبيلي، رسالة دكتوراه.

(٣) من الطويل، لامرئ القيس، انظر الديوان: ٣٠٣.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور٤٠٠/٢.

(٥) السابق٤٠٠/٢.

إن استُعمل ظرفا بُني على الكسر عند جميع العرب(١)، هذا هو المشهور، وقيل فيه غير ذلك وسيأتي، واختُلف في علة البناء على أقوال هي:

١- تضمن معنى الحرف:

هذا رأي جمهور البصريين(٢)، فإنه بني عندهم لأنه أزيل عن الألف واللام، وأصله أن يستعمل بهما، فأزيلتا عنه تخفيفا، وبقي التعريف بحاله تعريفَ ما فيه الألفُ واللام، وهو تعريف العهد، فتضمن (أمس) هذا المعنى، فوجب بناؤه؛ لأن الاسم إذا تضمن معنى الحرف بني، نحو (أين) و(كيف).

ويدل على تضمُّنه حرف التعريف وجهان(٣):

أحدهما: أنه معرفة في المعنى؛ لدلالته على وقت مخصوص، وليس هو أحد المعارف، فدل على تضمنه حرف التعريف.

والآخر: وصفهم إياه بالمعرفة في قولهم: لقيته أمس الأحدث، ولقيته أمس الدابر، ولولا أنه معرفة بتقدير حرف التعريف لَمَا وُصف بالمعرفة؛ لأنه ليس أحد المعارف، وهذا مما وقعت معرفته قبلَ نَكِرَته.

فإن قيل لِمَ حُذف حرف التعريف من (أمس) وضُمن معناه وألزم (الآن) وهما سواء في التعريف والظرفية؟ ولِمَ وجب تعريف (أمس) ولم يجب تعريف (غد) وهما سواء في أن كل واحد منهما اسم ليوم معين؟ فالجواب ـ كما ذكر ابن يعيش(٤)

(١) انظر ارتشاف الضرب١٤٢٩/٣، المساعد٥١٩/١.

(٢) انظر كتاب الشعر٤٢/١، المسائل الحلبيات: ١٠٣، الخصائص٣٩٤/١، الإفصاح للفارقي: ٢٣٧، أمالي ابن الشجري٥٩٥/٢، أسرار العربية:٣٢٠، شرح المفصل١٠٦/٤، شرح الكافية للرضي٢٢٦/٣، المنتخب الأكمل: ٥٠٦، المساعد٥١٩/١.

(٣) انظرهما في الأشباه والنظائر٢٥٢/١ نقلا عن (البسيط)، وانظر الأول منهما في شرح الجمل لابن عصفور٣٣٦/٢، شرح ألفية ابن معط لابن القواس٢٣٣/١، والثاني في شرح الجمل لابن الضائع ل١٤٠/، التعليقة على المقرب لابن النحاس:٥٣٧.

(٤) شرح المفصل١٠٦/٤و١٠٧.

أن (أمس) معناه واضح لوقوعه على اليوم المتقدم ليومك من أوله وآخره، فاستَغنى بوضوحه عن حرف التعريف، وليس كذلك (الآن)؛ لأنه الحد الفاصل بين الزمانين، وهو من ألطف ما يدرك، فلم يستغن لذلك عن حرف التعريف.

وكان تعريف (أمس) واجبا ولم يجب تعريف (غد)؛ لأن (أمس) حصلت معرفته بالمشاهدة، فأقاموا المشاهدة في (أمس) مُقام حرف التعريف، ولم يكن في (غد) مثل ذلك، فهو نكرة حتى يدخل عليه حرف التعريف.

٢- حكاية فعل الأمر:

زعم الكسائي[١] وابن الأنباري[٢] أن (أمسِ) محكي سُمِّي بفعل الأمر من الإمساء، كما لو سُمِّي بـ(أَصْبِحْ) من الإصباح، فإذا قلت: جئت أمس، فمعناه: اليوم الذي كنت تقول فيه: أمسِ، وكثُرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صار اسما لليوم الذي قبل يومك وليلتك.

وإلى هذا ذهب السهيلي بقوله: " جاء (أمس) بلفظ الأمر حين أرادوا بناءه، كما بني الفعل الماضي الذي صيغ من أجله، ولم يجئ بلفظ الفعل لئلا يلتبس بالفعل الماضي.....وهذه العَلمية التي في (أمس) بمنزلة (أطْرِقا) اسم علم لمكان بالحجاز جاء بلفظ الأمر، يقوله الرجل لصاحبيه حين استبطن خوفا، وتَوَجِّس حِسًّا، فذلك هو الاسم في المكان كهذا في الزمان، لعله سُمِّي لقولهم فيه: أمسِ بخير، وأمسِ معنا، أو نحو هذا، كما سُمِّي ذلك المكان بقولهم فيه: أطْرِقا"[٣]. وهذا التعليل ليس بشيء؛ لتجرده من الدليل كما يقول ابن بابشاذ[٤].

(١) انظر مجالس العلماء للزجاجي: ٩٩، شرح الفصيح للزمخشري٦٨١ / ٢، اللسان (أمس) ٩ / ٦، ارتشاف الضرب١٤٢٧ / ٣.

(٢) انظر اللسان (أمس) ٨ / ٦.

(٣) نتائج الفكر: ١١٣، وانظر ارتشاف الضرب١٤٢٨ / ٣.

(٤) انظر شرحه للجمل، ل٢١٨ / .

٣- شبه الحرف في الإبهام والافتقار:

وهو رأي المبرد، يقول في (المقتضب)[١]: "إنما بُني لأنه اسم لا يخُصُّ يوما بعينه، وقد ضارع الحروف، وذلك أنك إذا قلت: فعلت هذا أمس يا فتى، فإنما تعني اليوم الذي يلي يومك، فإذا انتقلت عن يومك انتقل اسم (أمس) عن ذلك اليوم، فإنما هي بمنزلة (مِن) التي لابتداء الغاية فيما وقعت عليه، وتنتقل من شيء إلى شيء، وليس حد الأسماء إلا لزومَ ما وُضعتْ علامات عليه"، ووافقه ابن السراج[٢].

وقيل: هذا التعليل باطل؛ لأنه يلزم منه بناء (غد)؛ لافتقاره في الدلالة على مُسمَّاه إلى اليوم الذي قبله وهو (أمس)، وقد اعتذر بعضهم عن هذا الإلزام بأن (أمس) لمّا استبهم استبهام الحروف أشبه الفعل الماضي لمعنى مضيه، وليس كذلك (غد)؛ لأنه متمكن بمنزلة الفعل المستقبل[٣]، ومما يدل كذلك على تمكن (غد) أن فيه تصرُّفا أبعده من الحرف من جهتين:

الجهة الأولى: التوسع في الإضافة إليه ما هو من لفظه أو ما يقاربه من نحو: غداة غدٍ، وغداة بعد غدٍ، ولا يفعل ذلك في (أمس) فلا يقال: غداة أمس[٤].

والجهة الثانية: حذف لامه التي هي واو، والحذف ضرب من التصرف، فلم يكونوا ليجمعوا عليه البناء وحذف اللام؛ لما في ذلك من الإجحاف، و(أمس) لم يحذف منه شيء[٥].

(١) ١٧٣/٣، وانظر مجالس العلماء: ٩٩، شرح الجمل لابن بابشاذ ل٢١٩/، المنتخب الأكمل: ٥٠٧.

(٢) انظر الأصول في النحو١٤٣/٢، شرح المفصل١٠٦/٤.

(٣) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ل٢١٩/.

(٤) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ل٢١٩/، المنتخب الأكمل: ٥٠٧.

(٥) انظر غاية الأمل في شرح كتاب الجمل لابن بزيزة ل١٨٣/، المنتخب الأكمل: ٥٠٧.

٤- تضمن معنى الإشارة:

هذا رأي الزجاج كما نقل الرضي وابن القواس(١)، ولم يذكر الزجاج هذه العلة عند حديثه عن بناء (أمس) في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف)(٢)، والمشهور أن هذه علة بناء (الآن) عنده(٣).

وهذه العلة إحدى علتين أجازهما السيرافي في بناء (أمس)، يقول: " لأنك إذا قلت: (أمس) فإنما تشير إلى اليوم الذي تاليه يومك، فإذا انقضى اليوم لم يلزمه هذا الاسم، فصار بمنزلة شيء حاضر تشير إليه فتقول: ذا، فإذا زال عن الحضرة لم تقل: ذا "(٤)، وأجاز هذه العلة أيضا ابن الضائع(٥).

٥- شبه الضمير:

هذه العلة الثانية الجائزة عند السيرافي في بناء (أمس)، فلكونه لا يُعرَف ولا يسمَّى إلا باليوم الذي أنت فيه أشبه الضمير الذي لا يضمر إلا بأن يجري ذكره أو يحضر، فيكون متكلما أو مخاطبا(٦).

٦- مضارَعة الفعل الماضي:

ووجه الشبه بينهما معنى المضي فيهما، وهذا الرأي نسبه السيوطي لابن كيسان، وجاء في (اللسان) أنه قول البصريين(٧).

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٢٩، شرح ألفية ابن معط لابن القواس١/ ٢٣٣، وابن القواس هو عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي، من تلاميذ ابن إياز، من آثاره شرح ألفية ابن معط، وشرح كافية ابن الحاجب، توفي سنة ٦٩٦هـ، انظر بغية الوعاة٢/ ٩٩.

(٢) ١٢٤.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج٣/ ٢٥، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد١/ ١٨٧.

(٤) شرح الكتاب٤/ ل١٢٢.

(٥) انظر شرح الجمل ل١٩٤/، وهو أبو الحسن علي بن محمد الكتامي الإشبيلي، بلغ الغاية في فن النحو، ولازم الشلوبين، وفاق أصحابه بأسرهم، له شرح الكتاب، شرح الجمل، إملاء على الإيضاح، توفي سنة (٦٨٠هـ)، انظر بغية الوعاة٢/ ٢٠٤.

(٦) انظر شرح الكتاب٤/ ل١٢٢.

(٧) انظر همع الهومع١/ ١٨٧، اللسان (أمس)٩/ ٦.

٧- التشبيه بالأصوات:

هذا رأي ابن خروف، حيث قال وهو يبين أسباب البناء في الأسماء: "ومنها الحمل على [الأقوى]، نحو (أمس) شُبِّه بـ(غاق)"(١)، ونقل عنه ابن مالك قوله: "لا علة لبناء (أمس) إلا إرادة التخفيف تشبيها بالأصوات"(٢).

٨- مجموع علل متعددة:

ذهب الخليل إلى أنه لما كثُر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة، كما فعلوا ذلك بـ(أين)، وكسَروه كما كسروا (غاقِ)؛ إذ كانت الحركة تدخله لغير إعراب، كما أن حركة (غاقِ) لغير إعراب(٣).

وذكر الزجاج أن علل بناء (أمس) هي: شبه الحروف التي جاءت لمعنى، والظرفية، وتضمن معنى الألف واللام(٤).

ويرى ابن مالك أن علل بناء (أمس) هي: تضمنه معنى الألف واللام، وشبهه بضمير الغائب في التعريف بغير أداة ظاهرة، وكون حضور مسمَّاه مانعا من إطلاق لفظه عليه، وشبهه بـ(غاقِ) و(حَوْبِ) في الانفراد بمادة مع التوافق في الوزن(٥).

وبعد استعراض هذه العلل يظهر أن علة بناء (أمس) لا تخرج عن تضمن معنى الحرف، أو الشبه به؛ لكثرة هذه العلة في المبنيات، وهو ما ذهب إليه حذَّاق النحاة(٦).

حركة بناء (أمس):

كان حق حركة بناء (أمس) تسكين الآخِر على ما يقتضيه البناء، وإنما كانت

(١) شرح الجمل١٠٥٨/٢، وكلمة (الأقوى) غير واضحة في أصل المخطوط كما ذكرت محققة الكتاب.
(٢) شرح الكافية الشافية ١٤٨٢/٣.
(٣) انظر الكتاب٢٨٣/٣.
(٤) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٢٤.
(٥) انظر شرح التسهيل٢٢٣/٢.
(٦) انظر التعليقة على المقرب: ٥٣٠.

الحركة كسرة عند كثير من النحاة[١] لالتقاء ساكنين هما السين والميم قبلها، والكسرة أصل التحريك في التقاء الساكنين، وإنما حُرك الثاني لكون الساكنين من كلمة واحدة[٢]، كما أنه طرف الكلمة وهو موضع التغيير، ولذا كان الإعراب آخرا[٣].

ولم تكن الحركة فتحة لئلا يلتبس بالمنصوب غير المنصرف، ولم تكن ضمة لئلا يلتبس بالمرفوع غير المنصرف، ولم يلتبس كسر (أمس) بالمخفوض؛ لأن المخفوض المعرب يلحقه التنوين لا محالة، فلذلك كان الكسر اللازم لالتقاء الساكنين[٤].

ولم يرتضِ ابن الضائع ما قاله كثير من النحاة في تعليل كسر (أمس) لالتقاء الساكنين، فقال معلِّقا على رأيهم: " وهذا عندي خطأ؛ لأنه متمكن. ألا ترى أنك تضيفه فتقول: كان أمسنا يوما طيبا، وكذلك: كان الأمس، فلو كان (أمس) محرّك ما قبل الآخِر لانتفى أن يُبنى على حركة، فإن قيل: فقد قال سيبويه: "إنهم إنما كسروه كما كسروا (غاقِ)"[٥]، قلت: إنما أراد سيبويه أن يبين أن كسره بناء خاصة، لا أنه يستحق البناء على السكون وكسر لالتقاء الساكنين، وإنما جاء سيبويه بهذا بيانا أنه إذا سمّي به صار مصروفا؛ لئلا يُتخيل أنه معدول وأنه في التسمية ينبغي ألا يصرف لبقاء لفظ العدل، كما إذا سمّينا بـ(أُخَر) فإنه لا ينصرف، وكذلك إذا سمّينا بـ(ثُلاث) لا ينصرف أيضا ـ وقد تقدّم بيان ذلك في ما لا ينصرف ـ فقال: إن حركته كحركة (غاق)، فكما أن (غاق) إذا سمّي به انصرف، فكذلك (أمس)، ومما يدل على أن (أمس) عنده ليس في مرتبة (غاق)

(١) انظر المقتضب١٧٤/٣، ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٢٤، شرح المقدمة المحسبة١٨٣/١، الإفصاح للفارقي: ٢٣٧، أمالي ابن الشجري٥٩٥/٢، أسرار العربية:٣٢٠، شرح المفصل١٠٦/٤، شرح الجمل لابن عصفور٣٣٦/٢.

(٢) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ل١٨٨/.

(٣) انظر اللباب في علل البناء والإعراب٧٦/٢، ارتشاف الضرب٧١٩/٢.

(٤) انظر المقتضب١٧٤/٣.

(٥) الكتاب٢٨٣/٣، ويحتمل سياق الكلام قبل أن يكون القائل الخليل.

ـ لأنه متمكن ـ أنه جعل (أمس) و (غاق) كـ(ذا) اسم الإشارة و (لا)، فكما أن (لا) إذا سمّيت به تمكّن، فكذلك (ذا)؛ لأن أضعف أحواله أن يكون في صلة تمكنه كالحرف، وكذلك (أمس) أضعف أحواله أن يكون كـ(غاق). على هذا ينبغي أن يحمل كلام سيبويه، وسياق كلامه يقتضي ذلك"(١).

كما عُلِّلت حركة البناء على الكسر في (أمس) بتعليل صوتي، يقول الفراء: "كُسرت لأن السين يُتناوَل بالكسر"(٢)، ويقول أبو الهيثم الرازي(٣): "السين لا يُلفظ بها إلا من كسر الفم ما بين الثَّنية إلى الضرس، وكُسرت لأن مخرجها مكسور في قول الفراء، وأنشد:

وقافيةٍ بين الثَّنيَّة والضِّرسِ(٤) "(٥).

وهذا التعليل ليس بشيء؛ لتجرده من الدليل كما يقول ابن بابشاذ(٦).

وقد ذكر بعض النحاة أحكاما أخرى لـ(أمسِ) الظرفية غير البناء على الكسر، وذلك كما يأتي:

أولا/ الإعراب:

هذا رأي الخليل، يقول سيبويه: "وزعم الخليل أن قولهم: لاهِ أبوك، ولقيته أمسِ، إنما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمسِ، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام

---

(١) شرح الجمل ل١٤٠/و١٤١.

(٢) مجالس العلماء: ٩٩، وانظر اللسان (أمس) ٩/ ٦.

(٣) أبو الهيثم الرازي (ت٢٧٦هـ) كان إماما لغويا، أدرك العلماء وأخذ عنهم، وتصدر بالري للإفادة، انظر بغية الوعاة٣٢٩/ ٢.

(٤) من الطويل، ورد بلا نسبة في القوافي للأخفش: ٦، وفيه: " زعموا أنّه يعني به الضاد. ولا أراه عناها، ولكنه أراد شدّة البيت، وقال بعضهم: أراد السين. وأكثر الحروف تكون بين الثّنيّة والضرس، وإنما يجاوز الثنية من الحروف أقلّها". وورد في خزانة الأدب٣٢٢/ ١١، وفيه: "زعم المفسرون أنه أراد الشين أخت الضاد".

(٥) اللسان (أمس) ٩/ ٦.

(٦) انظر شرح الجمل له ل٢١٩/.

تخفيفا على اللسان"(١).

فالخليل كما ترى جعل (أمس) معربا مجرورا بحرف الجر، وقاس حذف الجار والألف واللام فيه على حذفهما في (لاه)، وهذا القياس فيه تقوية لمذهب الخليل كما يقول قطرب، بل إنه أضاف في نقله لرأي الخليل قياسا آخر لحذف حرف الجر في (أمس)، وهو القياس على حذفه في قولهم: خيرٍ عافاك الله، يريدون: بخير(٢).

وما نُقل عن الخليل يخالف ما جاء في (العين)، حيث لم يرد فيه إلا البناء على الكسر فقط، ونصه: "أمس ظرف مبني على الكسر"(٣)، وبناء على هذا يظهر أن الخليل ـ إن صحت نسبة ما في (العين) له ـ يجيز في (أمس) الظرفية البناء على الكسر والإعراب، وهذا يعنى أن (أمس) عنده من الظروف المتصرفة.

وعلى أي حال فإعراب الخليل لـ(أمس) الظرفية ضعيف للأوجه الآتية:

١– أنه إعراب يحتاج إلى تقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

٢– أن فيه حذفا لحرف الجر مع بقاء عمله، وحذف حرف الجر مع بقاء عمله لا يجوز إلا سماعا، أو في مواضع قياسية ليس هذا منها، يقول سيبويه: "وليس كل جار يضمر؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثَمَّ قبُح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثُر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"(٤). وذكر المرزوقي أن الإعراب في (لاه أبوك) شاذ، فلا يجعل أصلا لغيره(٥).

٣– أنه لا يصدق على كل مثال؛ لأنك تقول: ذهب أمسِ بما فيه(٦).

(١) الكتاب ١٦٢/٢، وانظر كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية (لقطرب): ١٠٨، ارتشاف الضرب ١٤٢٧/٣.

(٢) انظر كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية: ١٠٨.

(٣) ٣٢٥/٧.

(٤) الكتاب ١٦٣/٢.

(٥) انظر الأزمنة والأمكنة ٢٤٤/١.

(٦) الكتاب ١٦٤/٢.

ثانيا / البناء على الفتح:

زعم الزجاجي ذلك، وجعله لغة لبعض العرب، يقول: " ومن العرب مَن يبنيه على الفتح، قال الشاعر:

لقد رأيتُ عجبًا مذ أمسَا عجائزًا مثلَ السَّعالي خمسَا(١)"(٢).

واعترض النحاة على الزجاجي في هذا، كابن هشام اللخمي، وابن بَرِّي، والجزولي، وابن عصفور، والرضي، وابن مالك، وابن الباذش(٣)، وابن الضائع، وابن هشام الأنصاري(٤)، والبغدادي، وعدوا ما ذهب إليه غلطا ووَهْمًا لا يعوَّل عليه، وخروجا على إجماع النحاة.

وقد بيّن ابن هشام اللخمي سبب وَهْم الزجاجي في بناء (أمس) على الفتح بقوله: "وإنما دخل عليه الوهم من قول سيبويه". وقد فتح قوم أمس مع (مذ) لما رفعوا، وكانت في الجر هي التي ترفع، شبَّهوها بها". وأنشد البيت على ذلك(٥). فتوهَّم أنه لما ذكر الفتح الذي هو لقب البناء أنه أراد أن (أمس) مبني، ولو تأمَّل لبانَ له العذر في ذكر الفتح هنا؛ إذ لا يمكن أن تسمَّى الحركة التي يحدثها عامل

(١) من الرجز، وهو ضمن مقطوعة من ثمانية أبيات تنسب للعجاج، وليست في ديوانه، وقد نقل البغدادي في خزانة الأدب ١٧٣ / ٧ عن ابن المستوفي قوله: " وجدت هذه الأبيات الثمانية في كتاب نحو قديم للعجاج أبي رؤبة، وأراه بعيدا من نمطه". والبيت من شواهد: الكتاب٢٨٥ / ٣، النوادر لأبي زيد: ٥٧، الإفصاح للفارقي: ٢٣٧، أمالي ابن الشجري٥٩٦ / ٢، شرح المفصل١٠٧ / ٤.

(٢) الجمل: ٢٩٩.

(٣) أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي (٤٤٤هـ-٥٢٨هـ)، أوحد زمانه إتقانا وتفردا بعلم العربية ومشاركة في غيرها، صنف شرح الكتاب، شرح أصول ابن السراج، شرح الإيضاح، شرح الجمل، شرح الكافي للنحاس، انظر بغية الوعاة١٤٢ / ٢.

(٤) انظر اعتراضهم على الترتيب الذي ذكرته في خزانة الأدب١٦٩ / ٧، اللسان(أمس)١٠ / ٦، التعليقة على المقرب: ٥٣٨، شرح الجمل لابن عصفور٤٠١ / ٢، شرح الكافية للرضي٢٢٩ / ٣، شرح التسهيل٢٢٣ / ٢، المساعد٥٢٠ / ١، شرح الجمل لابن الضائع ل١٩٥ /، شرح شذور الذهب: ٩٨، شرح قطر الندى: ٢٤، خزانة الأدب١٦٩ / ٧.

(٥) الكتاب٢٨٤ / ٣.

الجر نصبا؛ لأنها ليست للنصب، إنما هي للجر، وسوَّى بين عمل الجار والناصب دلالة على ضعف الجار فيما لا ينصرف، ولم يسمِّها جرا استقلالا لها؛ لأنها لما ضُمَّت إلى النصب صارت كأنها غير جر ألبتة. ألا تراه قال: "وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام انجرّ"(١). وهو لم يزل مجرورا، إلا أنه جعل الجر المحمول على النصب غير جر، وإلا فالعوامل في المنصرف وغير المنصرف واحدة، فاعلم ذلك"(٢).

وما ذهب إليه الزجاجي من بناء (أمس) على الفتح في البيت مردود عند النحاة سواء أكان ظرفا أم غير ظرف، وتفصيل ذلك كما يأتي:

١- إذا كان وهو ظرف فهو غير ممكن؛ لأن (أمس) في البيت ليس بظرف، وإنما هو اسم معرب لدخول حرف الجر عليه؛ لأن دخول حرف الجر على الظرف ينقله عن الظرفية، والدليل على ذلك أن (وسَط) يكون ظرفا إذا سكنت عينه، ويكون اسما إذا تحركت عينه، فإذا دخل حرف الجر عليه حُركت عينه(٣).

٢- إذا كان وهو غير ظرف فلا يخلو أن يكون في البيت في موضع رفع أو في موضع جر، ولا يجوز أن يكون في موضع رفع؛ لأنه لو كان مرفوعا لضم الآخر منه بغير تنوين، فبناؤه على الفتح حينئذ ممتنع، فثبت كونه في موضع جر وأن (مذ) هي الجارة وليست الرافعة، ولا حجة في البيت على جواز بناء (أمس) على الفتح في موضع الجر أيضا؛ لاحتمال أن تكون الفتحة فتحة إعراب ما لا ينصرف ـ وهي لغة لبعض بني تميم كما سيأتي ـ وهذا هو ظاهر استشهاد سيبويه بالبيت إذ يقول: "وقد فتح قوم (أمسَ) في (مُذ) لما رفعوا، وكانت في الجر هي التي تُرفع، شبَّهوها بها، قال:

(١) الكتاب ٢٢/١، وانظر أيضا ٢٢١/٣.

(٢) خزانة الأدب ١٦٩/٧ و١٧٠.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤٠١/٢.

لقد رأيت عجبا مذ أمسَا ....

وهذا قليل" . والزجاجي لم يأخذ البيت من غير الكتاب(١).

٣- أنه لم يأتِ إلا في موضع جر، إذ لم يُعهد في كلام العرب بناؤه على الفتح في غير هذا الموضع، ولو كان مبنيا لجاء مثل: شهدت زيدا أمسَ(٢).

وذكر ابن الضائع أنه قد يقال دفاعا عن مذهب الزجاجي: إن مَن ذكر لغة منع (أمس) من الصرف في جميع الأحوال مستنده فيها هذا الرجز الذي استشهد به الزجاجي على لغة البناء على الفتح فلا يكون في ذلك حجة عليه، فالجواب: أن لغة المنع من الصرف صرّح بها غيره، وحمل الرجز على ما استقر من منع الصرف فيه أولى من حمله على البناء على الفتح الذي لم يثبت فيه أصلا.

وقد يقال أيضا: إن ما ذهب إليه الزجاجي فيه إبقاء (مذ) على الأصل فيها والأفصح، وهو رفع ما مضى من الزمن، فالجواب: أن ذلك حكم قد استقر، وبناء (أمس) على الفتح لم يستقر أصلا، ولا وجه له، والإتباع فيه بعيد مع اللبس بما لا ينصرف(٣).

ولا شك في أن اعتراض النحاة على الزجاجي قوي إلا أن هناك بعضَ الوقفات في بناء (أمس) على الفتح تحتاج إلى التأمل، وهي:

١-لم يكن الزجاجي منفردا بهذا القول، بل قاله شيخه الزجاج(٤)، وحكاه في كتابه (المنتخب) الذي نقل الزجاجي منه(٥)، وقال به أيضا الحريري في (شرح

(١) انظر المسائل العضديات: ١٩٩، شرح الجمل لابن عصفور٤٠١/٢، شرح التسهيل٢٢٣/٢، المساعد٥٢٠/١.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور٤٠١/٢، المنتخب الأكمل: ٥١٠.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ل١٩٥/.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور٤٠١/٢، ارتشاف الضرب١٤٢٧/٣، المساعد٥٢٠/١.

(٥) انظر المنتخب الأكمل: ٥٠٣.

الملحة)[1]، والخفاف في (المنتخب الأكمل)[2]، وذكر البناء على الفتح أيضا نحاة آخرون ولم ينكروه، ففي إحدى نسخ (خزانة الأدب) عند قول البغدادي: "فما اعترض به الشارح المحقق على الزجاجي في زعمه أن (أمس) في البيت مبنية على الفتح؛ حق لا شبهة فيه" -كُتبت حاشية هذا نصها: " قوله: فما اعترض به الشارح المحقق...إلخ. قلت: ليس بحق، ولم ينفرد به الزجاجي، وقد أقره عليه جملة من الشروح، وردوا مَن رد عليه. قال الخفاف: "وقد أُخذ على أبي القاسم ذِكْرُ بنائها على الفتح، وقيل: إنما هو إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وليس كذلك، فقد حُكِيَ الثلاثةُ الأوجهُ في (المنتخب) لأبي إسحاق الزجاج الذي نقل أبو القاسم منه. انتهى[3]. قلت: نقل الأوجه الثلاثة الهروي في (الذخائر) وأقرّها، وقال: إن البناء على الفتحة لغة لبعض تميم، وذكر الثعلبي في (شرح جمل الجرجاني) مثله، ومثله في (شرح شواهد الجمل) للأعلم، وابن السِّيد البَطَليوسي، فتأمله. فعدم ذكر سيبويه له لا يدل على نفيه، إذ ليس في كلام سيبويه ما يدل على نفيه. والله أعلم"[4].

ففي هذه الحاشية تصحيح لمذهب الزجاجي، وتقوية له بموافقة بعض النحاة عليه، غير أن في موافقة الثعلبي والأعلم وابن السِّيد نظرا يحسن التنبيه عليه، وهو كما يلي:

(١) ص٣٦٦.

(٢) ص٥٠٣. والخفاف هو أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي، من علماء القرن السابع، نزل رباط تازى، وكان مقرئاً متحققاً بالعربية وعلم الكلام، تلا بالسبع على أبي فضيل بن محمد، وتأدب به في العربية، وحدث عن أبي عبد الله الفخار وأبي علي الشلوبين، له شرح الجمل، ومقالات وأجوبة عن مسائل كانت ترد عليه مما جاوره من البلدان، وتوفي بتازى، ولم تذكر سنة وفاته، انظر الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٦٥١/٢/٥، المنتخب الأكمل: ٢.

(٣) المنتخب الأكمل: ٥٠٣.

(٤) خزانة الأدب١٦٩/٧.

أ- رجعت إلى مخطوط كتاب الثعلبي وعنوانه (التعليقة النورانية في شرح الجرجانية)، لشهاب الدين أحمد بن شرف الدين أبي المكارم بن منصور الثعلبي ولم أجد في مظانه القول ببناء (أمس) على الفتح، لا موافقة أو اعتراضا، وهذا الشرح ذكره بروكلمان ضمن شروح جمل عبد القاهر الجرجاني بلا تسمية لعنوانه، ولَقَّب مؤلفه بالثعالبي، قاضي القضاة بطرابلس الشام، ألف الشرح سنة ٧٨٧هـ(١).

ب- رجعت إلى مخطوط كتاب الأعلم وعنوانه (شرح أبيات الجمل) ولم أجد فيه عند إيراده للبيت (....مذ أمسا) موافقة على بناء (أمس) على الفتح أو اعتراضا، ويبدو أن هذا الكتاب منسوب للأعلم؛ لأنه يختلف اختلافا بيِّنا عن منهج الأعلم في مؤلفاته الأخرى، ويزيد الأمر تأكيدا أن ما ينقله البغدادي من كلام الأعلم في (شرح أبيات الجمل) لا يوافق ما في هذا الكتاب(٢)، إضافة إلى أن الأعلم عند إيراده للبيت في شرح شواهد سيبويه ذكر أن الشاهد فيه إعراب (أمس) ومنعها من الصرف، على لغة بعض تميم(٣).

ج- لم يعترض ابن السِّيد أو يوافق على بناء (أمس) على الفتح عند إيراده للشاهد في كتابه (الحلل في شرح أبيات الجمل)(٤)، فكأن صاحب الحاشية على خزانة الأدب ـ التي سبق ذكرها ـ يرى أن سكوته إقرار بجواز البناء على الفتح، كما أن ابن السِّيد لم يتعقب الزجاجي في كتابه (إصلاح الخلل الواقع في الجمل) فكأنه وافقه، يقول ابن الضائع: "والعجب من ابن السِّيد أن لم ينبِّه على أبي القاسم في (أمس) مع ولوعه بذلك"(٥).

(١) انظر تاريخ الأدب العربي٥/ ٢٠٥.

(٢) انظر شرح أبيات المغني١٨٥/ ١و١٨٦، ٨١/ ٢و٨٢و٨٧و٢٤٥.

(٣) انظر تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب٤٤/ ٢، مطبوع مع كتاب سيبويه، طبعة بولاق.

(٤) ص٣٥١.

(٥) شرح الجمل ل١٩٥/.

٢–لم ينفرد النحاة بذكر البناء على الفتح بل قد ذكره اللغويون أيضا كابن دريد والفيروزأبادي[١]، والأغرب من ذلك أنهما ذكرا جواز البناء على الضم، ففي (الجمهرة): "(أمس) مصروف، مبني على الكسر، وقد فتح وضم". وفي (القاموس)": (أمس) مثلثة الآخِر، مبنية". إلا أن الزَّبيدي أنكر البناء على الضم بقوله:" وأما البناء على الضم فلم يذكره أحد من النحاة"[٢].

وجاء في (تهذيب اللغة)[٣] ما نصه:" قال ابن بزرج:[1] قال عرام: ما رأيته مذ أمس الأحدثِ. وكذلك قال نجاد. قال: وقال الآخرون بالخفض: مذ أمس الأحدث". وقال نجاد: عهدي به أمس الأحدث، وأتاني أمس الأحدث".

ففي هذا النص الذي جاء خاليا من الضبط احتمال لبناء (أمس) على الفتح كما يقول الزجاجي؛ حيث جاء الفتح في: ما رأيته مذ أمسَ الأحدثِ، بدليل أن الآخرين قالوه بالخفض: مذ أمسِ الأحدثِ، إلا أن اعتراض النحاة على البيت الذي احتج به الزجاجي يتوجه هنا أيضا؛ لأن (أمس) في هذا المثال غير ظرف، كما تحتمل الفتحة أن تكون فتحة إعراب غير المنصرف ـ وهي لغة لبعض بني تميم كما سيأتي ـ، غير أن قول نجاد الآخر قد جاء مضبوطا بالشكل في (اللسان)[٤] هكذا: عهدي به أمسَ الأحدثَ، وأتاني أمسِ الأحدثَ، فإن صح هذا الضبط فإن (أمس) تأتي مبنية على الفتح وهي ظرف كما يقول الزجاجي، ولا مدخل لاعتراض النحاة هنا.

٣– ما نقل عن الزجاج من إجازة بناء (أمس) على الفتح يخالف ما جاء في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف)[٥]، حيث قال فيه بعد البيت (....مذ

(١) انظر جمهرة اللغة١٠٧٤/٢، القاموس المحيط (أمس)٧٣٠/١.

(٢) تاج العروس (أمس)٤٠٦/١٥.

(٣) (أمس) ٨١/١٣.

(٤) (أمس) ٩/٦.

(٥) ص١٢٤.

أمسَا) : "فإنما جُر بـ(مذ)، وقد كان يُرفع بها، فأجراها في ترك الصرف في الجر كما فعلَ في الرفع، إذ معنى الرافعة معنى الجارة" .

وذكر ابن الضائع أنه رأى في كتاب (الأنواء) للزجاج ما يخالف ذلك أيضا، فإنه لما أنشد البيت (....مذ أمسَا) علّق عليه بقوله: "ترك صرفه مَن خفض بـ(مذ)"(١).

٤- يقول الخفاف: "ويحتمل أن يكون أبو القاسم اطَّلع على ما نقل إمامٌ من الأئمة كوفيٌّ بناءَه على الفتح؛ لأنه كان كثير الاستعمال بمذهب البصريين والكوفيين، وكثيرَ الملابسة لمَن كان في عصره من شيوخ الكوفيين، والله أعلم"(٢).

٥- من غريب ما نقل عن رأي الزجاجي في (أمس) أنه يحكم بإعرابه، ذكر ذلك يحيى بن حمزة العلوي(٣) في شرح (الجمل) إذ يقول: "وظاهر كلام أبي إسحاق إعراب (أمس) كما يقوله غيره من الكوفيين؛ لأنه أورده في قسم المعرب من الظروف(٤)، وهو مخالف لمقالة الجماهير من البصريين، فالله أعلم بما قصده من ذلك"(٥).

وما ذكره العلوي غريب انفرد به، إذ لم أجد أحدا من النحاة ـ فيما بحثت ـ نسب القول بإعراب (أمس) للزجاجي بله الكوفيين.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ل١٩٥/ .

(٢) المنتخب الأكمل: ٥١٠.

(٣) السيد يحيى بن حمزة بن علي العلوي اليمني الملقب بالمؤيد الزيدي (٦٦٩-٧٤٩)، من أكابر أئمة الزيدية وعلمائهم في اليمن، من آثاره الكثيرة الحاصر لفوائد مقدمة الطاهر، المحصل في شرح أسرار المفصل، شرح الكافية، انظر الأعلام١٤٣/ ٨.

(٤) انظر الجمل: ٣٣.

(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاج: ١٤٨، رسالة دكتوراه.